● أخبار قصيرة

بدء المفاوضات مع صناديق الثروة الأجنبية للإستثمار المشترك

قال رئيس المجلس التنفيذي لصندوق التنمية الوطني إن إيران أجرت مفاوضات مع روسيا وكازاخستان وعمان وقطر لزيادة تعاون صندوق التنمية الوطني وصناديق الثروة في هذه الدول للقيام باستثمارات مشتركة.
وتحدث مهدي غضنفري، في مقابلة مع وكالة إيلنا العمالية، حول تعاون صندوق التنمية الوطني مع صناديق الثروة في الدول الأجنبية، وقال: التعاون بين صندوق التنمية الوطني وصناديق الثروة لم يبدأ بعد؛ لكننا نبحث عن التعاون، ورغم إجراء المفاوضات إلا أن هذه المفاوضات لم تصل بعد إلى عمل مشترك. وأشار غضنفري إلى آلية الاستثمار مع صناديق الثروة للدول المذكورة (روسيا وكازاخستان وعمان وقطر)، وأضاف: ترغب إيران بالقيام باستثمارات مشتركة في البلاد، وقد جرت المفاوضات في هذا الصدد.

رفع رسوم صادرات التمور بنسبة ٥٠٪

قال رئيس منظمة التعاونيات الريفية: إن إيران خزنت ٩٠٠ طن من التمور لضخها في أسواق البلاد قبل حلول شهر رمضان المبارك، معلناً أن رسوم صادرات تمور الضيافة سترتفع من الصفر إلى ٥٠٪.
وصرح أيوب فصاحت حول توفير التمور لشهر رمضان المبارك: بهدف تنظيم سوق التمور وتخزين هذه السلعة أصدرت وزارة الجهاد مرسوماً يقضي بزيادة رسوم صادرات تمور الضيافة لتصبح ٥٠٪. وأضاف: ستبدأ التعريفة الجديدة خلال أسبوع وستستمر حتى نهاية يونيو المقبل.
وأردف فصاحت: ستقوم شتى المحافظات بتوريد تمور الضيافة من الدرجة الأولى بالسعر الذي تحدده مجموعة العمل المعنية في المحافظة، بما لا يقل عن ١٥٪ أقل من سعر السوق، وسيتم توزيع وتوريد التمور ابتداء من الأسبوع الذي يسبق حلول شهر رمضان المبارك.

كازاخستان وقطر تتفاوضان لنقل الحبوب عبر إيران

خلال الزيارة الأخيرة لرئيس كازاخستان إلى الدوحة والاجتماع مع المستثمرين القطريين، ناقش الجانبان نقل الحبوب الكازاخستانية إلى قطر عبر إيران.
وأفاد المركز الصحفي للخارجية الكازاخستانية، أنه خلال زيارة قاسم جومارت توكاييف إلى الدوحة، وقع مستثمرون قطريون عقوداً للمشاركة في الزراعة الكازاخستانية بقيمة ٥٠٠ مليون دولار، كما تفاوض الجانبان على نقل الحبوب من كازاخستان إلى قطر عبر إيران. ومن بين هذه الإتفاقيات، تم توقيع عقد بقيمة ٢٠٠ مليون دولار بين الشركة القطرية (حصاد الغذائية) وشركة (تيرياكي) التركية وشركة الإدارة الوطنية القابضة (بيتيريك) لبناء مصنع لتجهيز الحبوب والحمص في منطقة أكمولا.

وفرنسا خامس أكبر شريك تجاري لإيران

٤/٧ مليار يورو.. حجم التجارة بين إيران وأوروبا عام ٢٠٢٣

الوفاق/ وكالات

أعلن مركز الإحصاء التابع للمفوضية الأوروبية "يوروستات" عن تحقيق تجارة بقيمة ٤/٧ مليار يورو بين الاتحاد الأوروبي وإيران في عام ٢٠٢٣.
وأشار مركز الإحصاء التابع للمفوضية الأوروبية إلى بلوغ إجمالي التجارة بين إيران و٢٧ دولة عضوة في الاتحاد الأوروبي ٤ مليارات و٧٣٢ مليون يورو في عام ٢٠٢٣، ويعد هذا الرقم انخفاضاً بنسبة ٩٪ مقارنة بعام ٢٠٢٢، حيث بلغ إجمالي التجارة بين الجانبين ٥ مليارات و٢٤٤ مليون يورو.وأفاد التقرير أن صادرات الاتحاد الأوروبي إلى إيران انخفضت بنسبة ٦٪ في عام ٢٠٢٣ مقارنة بعام ٢٠٢٢، حيث بلغت قيمة الصادرات في عام ٢٠٢٣، ٣ مليارات و٩٣٣ مليون يورو، بينما بلغت في عام ٢٠٢٢، ٤ مليارات و١٨٧ مليون يورو.كما أن واردات الاتحاد الأوروبي من إيران انخفضت بنسبة ٢٤٪ في عام ٢٠٢٣ مقارنة بعام ٢٠٢٢، حيث بلغت قيمة الواردات في عام ٢٠٢٣، ٧٩٩ مليون يورو، بينما بلغت في عام ٢٠٢٢، ملياراً و٥٧ مليون يورو.

ألمانيا أكبر شريك تجاري لإيران

وأفاد تقرير "يوروستات" أن ألمانيا كانت أكبر شريك تجاري لإيران في الاتحاد الأوروبي خلال عام ٢٠٢٣، تليها إيطاليا وهولندا في المرتبة الثانية والثالثة على التوالي.وشكلت ألمانيا حوالي ٣٦٪ من إجمالي تجارة إيران مع الاتحاد الأوروبي، وانخفضت التجارة بين إيران وألمانيا بنسبة ٢٣٪ في عام ٢٠٢٣ لتصل إلى مليار و٤٣٢ مليون يورو، وصدرت ألمانيا ملياراً و١٩٩ مليون يورو من السلع إلى إيران، بينما استوردت ٢٣٣ مليون يورو من السلع من إيران، وانخفضت صادرات ألمانيا إلى إيران بنسبة ٢٤٪، بينما انخفضت وارداتها بنسبة ١٦٪.

نمو التجارة مع هولندا

وعلى الرغم من انخفاض التجارة بين إيران وألمانيا، إلا أن التجارة مع إيطاليا وهولندا قد ارتفعت، حيث سجلت التجارة بين إيران وإيطاليا ارتفاعاً بنسبة ٥٪ في عام ٢٠٢٣ مقارنة بعام ٢٠٢٢ لتصل إلى ٧٥٠ مليون يورو، وصدرت إيطاليا ٦٠٠ مليون يورو من السلع إلى إيران بزيادة ٩٪ عن عام ٢٠٢٢، بينما انخفضت وارداتها من إيران بنسبة ٧٪ لتصل إلى ١٥٠ مليون يورو.هذا وشهدت تجارة إيران مع هولندا نمواً ملحوظاً بنسبة ٣٢٪ في عام ٢٠٢٣ لتصل إلى ٥٨٧ مليون يورو، وبذلك أصبحت هولندا ثالث أكبر شريك تجاري لإيران في الاتحاد الأوروبي، وارتفعت صادرات هولندا إلى إيران بنسبة ٤٠٪ في عام ٢٠٢٣ لتصل إلى ٥٤٢ مليون يورو، وكانت هولندا قد صدرت ٣٨٩ مليون يورو من السلع إلى إيران في عام ٢٠٢٣، بينما انخفضت وارداتها من إيران بنسبة ١٩٪ في عام ٢٠٢٣ لتصل إلى ٤٥ مليون يورو.

فرنسا خامس أكبر شريك تجاري لإيران

وجاءت بلجيكا وفرنسا في المرتبة الرابعة والخامسة على التوالي كأكبر شركاء تجاريين لإيران في الاتحاد الأوروبي. وانخفضت التجارة بين إيران وفرنسا بنسبة ٩٪ لتصل إلى ٢٩٩ مليون يورو، وصدرت فرنسا ٢٨٢ مليون يورو من السلع إلى إيران واستوردت ١٧ مليون يورو من السلع الإيرانية في عام ٢٠٢٣، حيث كانت قد صدرت ٣١٢ مليون يورو من السلع إلى إيران، واستوردت ١٧ مليون يورو من السلع من إيران في عام ٢٠٢٢.

صادرات إيران من الفستق إلى أوروبا بلغت ٩٢ مليون يورو لتصبح ثاني أكبر مصدّر للفستق لأوروبا

إيران ثاني أكبر مصدّر للفستق لأوروبا

كما أعلن مركز الإحصاء التابع للمفوضية الأوروبية بأن صادرات إيران من الفستق إلى أوروبا بلغت ٩٢ مليون يورو في عام ٢٠٢٣ لتصبح ثاني أكبر مصدر للفستق إلى أوروبا.
وشهدت صادرات الفستق الإيراني إلى الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٢٣ انخفاضاً بنسبة ١٧٪ مقارنة بالعام السابق له، حيث بلغت ١١١ مليون يورو.وكانت ألمانيا أهم زبون للفستق الإيراني في أوروبا خلال عام ٢٠٢٣ بقيمة ٤٩ مليون يورو، ومن ثم إيطاليا بقيمة ٧ ملايين يورو، وإسبانيا بقيمة ٥ ملايين يورو. وبحسب هذا التقرير، أصبحت إيران ثاني أكبر مصدر للفستق إلى أوروبا في عام ٢٠٢٣.
وتعد أمريكا أكبر مصدر للفستق إلى أوروبا، حيث بلغت صادراتها ٦٤٠ مليون يورو في العام ٢٠٢٣ بانخفاض قدره ١٥٪ عن العام السابق له والتي بلغت ٧٥٦ مليون يورو. وتعد تركيا ثالث أكبر مصدر للفستق إلى أوروبا في عام ٢٠٢٣ بقيمة ٥١ مليون يورو، بانخفاض قدره ٢٨٪ عن العام السابق له.

دور كبير لمقايضة البضائع في التبادلات التجارية والإلتفاف على الحظر

قال رئيس لجنة الطاقة في غرفة إيران التجارية: إنه رغم عدم كون عملية مقايضة البضائع إنجازاً كبيراً، إلا أن إيران تمكنت من خلالها من إجراء التبادلات التجارية ومواجهة الحظر الأجنبي.
وقيّم رضا بديدار، في حديث صحفي، عملية تبادل النفط بالبضائع، وقال: كانت العقوبات سبباً في بيع النفط على شكل تبادل للبضائع؛ لكن يبدو أننا إلى الآن لم نتمكن من خلق سوق للمبادلات النفطية ووضع أهداف جديدة لهذه العملية.. نقدم النفط للهند والمشتقات البتروكيماوية واليوريا للبرازيل ونحصل على مدخلات الماشية في مقابلها. وأضاف: دخلت عملية التبادل الاقتصادي الإيراني منذ فرض العقوبات، وتم إضفاء الطابع المؤسسي عليها في العديد من البلدان. كما تم طرح مسألة تبادل النفط مع الصين مقابل تطوير مطار الإمام الخميني(رض)، ونتبادل الغاز مع العراق ومع روسيا مقابل السلع والمعدات الأساسية.وأكد رئيس لجنة الطاقة في غرفة إيران التجارية أنه لتجاوز القيود الناتجة عن القائمة السوداء لمجموعة العمل المالي والالتفاف عليها كان لابد من عملية التبادل، وقال: ما هو مهم هو هل يمكننا استيراد المنتجات التكنولوجية بدلاً من السلع عبر عملية التبادل هذه؟
وفيما يتعلق بتبادل النفط والبيع الرخيص، أوضح بديدار: يعتمد سعر النفط والسلع المتبادلة على الإتفاقية المبرمة، وليس الأمر وكأننا نبيع النفط بسعر رخيص ونقدم سلعاً رخيصة للدول، فسعر النفط وكل سلعة نقوم بتسليمها يتم تحديدها في السوق العالمية التي تتحكم بها السياسة الحاكمة على الأجواء. وأردف: قد يمنح الطرفان نقاطاً لبعضهما البعض أثناء التبادل؛ لكن المبدأ لا يقوم على الخصومات.

توقعات بتحطيم إستهلاك البنزين رقماً قياسياً بحلول العام الجديد

ذكر رئيس مجلس إدارة جمعية تجار المنتجات البترولية أن استهلاك البنزين في البلاد وصل حالياً إلى ١١٥ مليون لتر يومياً، مضيفاً: إن هذا الرقم سيحطم رقماً قياسياً خلال الشهرين المقبلين.
وقال أسدالله قلي زاده، في تصريح صحفي، حول استهلاك البنزين في إيران: يستهلك الإيرانيون يومياً ١١٥ مليون لتر من البنزين، وسيرتفع هذا الرقم بشكل كبير بحلول ٢٠ مارس ٢٠٢٤.
وبيّن قلي زاده أن معدل زيادة استهلاك البنزين في البلاد تجاوز الحد الطبيعي وأن الجميع مستاء من هذا العدل، وأضاف: إن أهم قضية في ساحة التحكم بالاستهلاك هي إنتاج السيارات ذات الاستهلاك المنخفض وإحالة السيارات المهترئة إلى التقاعد.
وأكد رئيس مجلس إدارة جمعية تجار المنتجات البترولية أن دولاً قليلة فقط في العالم يمكنها الصمود أمام ما تواجهه إيراني حالياً، وأوضح: خلال عام ٢٠٢٣ كنا من بين الدول الثماني الأولى في الاستهلاك اليومي للبنزين، لذلك من الضروري اتخاذ القرارات الصحيحة في مجال تحسين وتعديل عمليات توزيع البنزين، لأن استمرار الأوضاع الحالية بحيث نصل إلى أرقام قياسية جديدة كل يوم سيكون له أضرار أكبر بكثير.
وقال قلي زاده: يبذل القطاع الخاص بما في ذلك محطات الوقود والقطاعات الحكومية والمصافي والشركات التابعة لوزارة النفط قصارى جهدها لتوفير الوقود حتى لا تحدث مشاكل أو أعطال؛ لكن من الضروري أن يقوم المسؤولون المعنيون بتنفيذ البرامج المتعلقة بتخفيض الاستهلاك وتحسينه. ولفت إلى أن أسرع الإجراءات والاقتراحات الحكومية لترشيد استهلاك الوقود ومنع هدره هو إخراج السيارات المهترئة من الخدمة واستبدالها بسيارات جديدة.

بما يحقق المصلحة المشتركة للجانبين

مباحثات إيرانية-سورية لتنمية التعاون الاقتصادي

بحث رئيس غرفة تجارة طهران محمد نجفي عرب، مع سفير سوريا في إيران شفيق ديوب، سبل تنمية التعاون المشترك في المجالات الاقتصادية والتجارية والصناعية والزراعية والعلمية والاستثمارية بما يحقق المصلحة المشتركة للجانبين.
وعبّر نجفي عرب، في اللقاء، عن تقديره لأولويات وتسهيلات العمل والاستثمار المشترك، مؤكداً أن إيران تولي أهمية خاصة للعلاقات والتعاون مع سورية في مختلف المجالات، وقال: إن هناك الكثير من مجالات التعاون المشتركة، ويجب العمل واتخاذ خطوات عملية على أرض الواقع وصولاً لتحقيق نتائج ملموسة، خاصة أن هناك بيئة مناسبة وواسعة ومتنوعة للاستثمار.
من جانبه، لفت السفير السوري إلى أهمية تضافر الجهود المشتركة لتحقيق قفزة نوعية في حجم التعاون بمختلف المجالات في ظل توجه قيادتي البلدين والرغبة الجادة من المعنيين والقطاعات ذات الصلة للاستفادة من الإمكانات المتاحة ضمن خطط وبرامج هادفة تعود بالمنفعة على البلدين والمنطقة بشكل عام.
وأشار ديوب إلى دور القطاع الخاص في دمشق وطهران في القيام بمشاريع اقتصادية وسط عقوبات جائرة فرضت على الطرفين، منوهاً بتدابير حكومتي البلدين الصديقين في سبيل تعزيز العلاقات.ونوه السفير ديوب بالحوافز والتسهيلات من جانب سورية لاستقطاب المستثمرين وتشجيعهم ومنها القانون رقم ١٨ الخاص بالاستثمار الأجنبي والوطني لعام ٢٠٢١ وتعديلاته العام الماضي، إضافة لميزة التصفير الجمركي، وتخفيف القيمة المضافة.
وتم الإتفاق على تعيين فريق مؤلف من شخصين من السفارة وغرفة التجارة الإيرانية لمتابعة ما تمت مناقشته،وتذليل العقبات والتواصل مع الجهات المعنية وصولاً للنتائج المنشودة في أسرع وقت ممكن.